



المجلس القومي للمرأة  
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

# جهدود تمكين المرأة المصرية

يونيو 2014 - مايو 2020

2020



شهدت مصر- في الآونة الأخيرة وخاصة في السنوات الست الماضية تقدماً إيجابياً ملحوظاً في مجال دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ، يرجع ذلك إلى الإدارة السياسية الداعمة والمساندة لقضايا المرأة وإي ترجمة الإدارة الحقوق الدستورية لها إلى قوانين و استراتيجيات وبرامج تنفيذية تقوم بها جهات حكومية وغير حكومية ، وخلق مساحة ومناخ ملائم لتضافر جهود كافة شرائح المجتمع من مؤسسات أكاديمية وتشريعية ودينية والشباب والمرأة في الريف والحضر- بالإضافة إلى العديد من الداعيين إلى تمكين النساء والفتيات على كافة الأصعدة.

أكد الدستور المصري 2014 على قيم العدالة والمساواة حيث اشتمل على أكثر من 20 مادة دستورية لضمان حقوق المرأة في شتى مجالات الحياة.

وقد أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي- عام 2017 "عاماً للمرأة المصرية" الأمر الذي يعد سابقة تاريخية في تاريخ مصر-، واصفاً خطوات الإسراع نحو تمكين المرأة بالإضافة إلى حماية حقوقها الدستورية "واجباً وطنياً".

و تعد مصر هي الدولة الأولى في العالم التي أطلقت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 بما يتوافق أهداف التنمية المستدامة ، مما يؤكد إيمان الدولة بالدور الرائد للمرأة المصرية في النهوض بالمجتمع ، و ضرورة تمكينها وقد اعتمد سيادة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي- "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 " في عام 2017 والتي هي خارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة.

تحتوي الإستراتيجية على 34 مؤشر من أهداف التنمية المستدامة وتتألف من أربعة محاور رئيسية:

- 1) التمكين السياسي والقيادة
- 2) التمكين الاقتصادي
- 3) التمكين الاجتماعي
- 4) الحماية

بالإضافة إلى التشريعات والثقافة كمحاور متقاطعة لتلك المحاور الأربعة .





وقد أنشأ المجلس القومي للمرأة مرصد المرأة المصرية (ENOW) لضمان وجود متابعة صارمة لتنفيذ لإستراتيجية من خلال التطبيق الدقيق لآليات الرصد والتقييم ، والتي تتضمن وضع أسس ومؤشرات المتابعة لقياس التقدم المحرز وتتبعه ، وقد استخدمت تلك المؤشرات والدراسات حوالي 120 ألف مرة منذ إطلاق بوابة المرصد

وتعد مصر هي الدولة الأولى التي قامت بتوطين الأهداف الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وبدأت في توظيفها لضمان مشاركة أو إستفادة لمجتمع بأسره من التقدم المحرز وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

## معلومات عامة حول وضع المرأة في مصر

- يبلغ عدد سكان مصر 10030000 في عام 2020 .
- 51.6% من السكان المصريين من الذكور بينما 48.4% من الإناث وذلك في عام 2017 .
- 18% امرأة معيلة في مصر عام 2020.
- نسبة المتسربين من التعليم في الفئة العمرية ما بين 6-20 سنة هي 4.52% للنساء و 46.6% للرجال. وذلك في العام 2017
- نسبة الأمية بين المصريين 25.8% . 30.8% منها امية للنساء بينما تبلغ نسبة الامية بين الرجال 21.2% وذلك في العام 2017 .
- الزواج : فوق سن 15 سنة يوجد : 4.7 مليون امرأة لم تتزوج على الإطلاق ، و 19.5 مليون امرأة متزوجة ، و 3 ملايين أرملة ، و 461 ألف امرأة مطلقة وذلك لعام 2017 .
- ما يقرب من نصف سكان مصر لديهم تأمين صحي ؛ 46.8% منهم من النساء و 54.6% منهم من الرجال وذلك لعام . 2017.
- النساء والتكنولوجيا: يعد حوالي 60.1% من النساء يستخدمن الهاتف و 26.4% من النساء مستخدمين الكمبيوتر / الكمبيوتر المحمول وذلك لعام 2017 .

كما خصصت الحكومة المصرية مبلغا وقدره 242 مليار جنيه مصري لصالح المرأة في الفترة من يوليو 2018 إلى ديسمبر 2019.



## محور التمكين السياسي والقيادة

- زيادة نسبة النساء الوزيرات في مجلس الوزراء من 6 % في عام 2015 إلى 20 % في عام 2017 ثم إلى 25 % في عام 2018 (أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري).
- زيادة نسبة النساء اللائي يشغلن منصب نائب الوزير من 17 % في عام 2017 إلى 27 % في عام 2018.
- نسبة النساء في منصب نائب محافظ 31% في العام 2019 .
- زيادة نسبة النساء في البرلمان المصري من 2% في عام 2013 إلى 15% في عام 2018 (والتي تمثل أعلى تمثيل للمرأة على الإطلاق في البرلمان المصري ) منذ إعطاء المرأة حق الترشح لأول مرة بالانتخابات 1957 ، حيث حصلت المرأة المصرية علي نسبة 25% من البرلمان المصري في التعديلات الدستورية الجديدة في 2019.
- 2% هي نسبة النساء في المجالس المحلية القادمة طبقاً لدستور 2014 (أعلى حصة على الإطلاق للنساء في المجالس المحلية 25%).
- زيادة نسبة النساء في مجالس الإدارة في البورصة المصرية لتصل إلى 10.1 % ، والقطاع المصرفي 14.8% ، وقطاع الأعمال العام 6.1 ، وهيئة التنظيم المالي 11% ، ونسبة القيادات النسائية في المناصب التنفيذية 7.1% وهي أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يقدر بـ 5.4%. (المصدر: وزارة التخطيط).
- تبلغ نسبة رئيسات التحرير بالصحف القومية 18 %
- تعيين 5 سيدات مديرات لعدد من النيابات الإدارية (من بينهم امرأة في الصعيد لأول مرة في مصر)

### كسر السقف الزجاجي للمرأة لأول مرة :

تعيين ولأول مرة مستشارة الأمن القومي لرئيس الجمهورية (2014) ؛

تعيين أول سيدة محافظ في محافظة البحيرة (2017) وفي دمياط (2018) ؛

تعيين نائبة لرئيس البنك المركزي المصري؛

تعيين أول قاضية منصة محكمة الجنايات في مصر

تعيين رئيسة للمحكمة الاقتصادية في مصر (2018) ؛

تعيين مساعدة لوزير العدل في شؤون المرأة والطفل (2015)؛

تعيين المرأة ذات الإعاقة والمرأة الريفية في مجلس المجلس القومي للمرأة (2016) ؛

تعكس نتائج استطلاعات الرأي العام تحسناً في آراء وتصورات المصريين فيما يتعلق تعيين النساء في المناصب القيادية بين عامي 2014 و 2018 حيث زادت نسبة المصريين الذين يعتقدون أن المرأة قادرة على تولي منصب رئيس الوزراء من 43% عام 2014 إلى 54 % في 2018 ، كما اعتقد 62% منهم أن المرأة قادرة على تولي منصب محافظ في عام 2018 مقارنة بـ 42% في 2014.



## محور التمكين السياسي والقيادة

- تعيين 26 قاضية جديدة في محاكم الدرجة الأولى او 66 قاضية في المحاكم المصرية .
- تعيين 6 قاضيات نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة المصرية وعدد القاضيات بالهيئة 430 قاضية .
- برنامج القيادة النسائية التنفيذية لبناء قدرات 130 موظفا حكوميًا .
- الإعلان عن برنامج "سيدات يقدن المستقبل" وهو برنامج توجيهي للشابات لتنمية مهارتهن القيادية والإدارية وبناء قدرتهن (2017) .
- بدء برنامج الماجستير للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتخريج الدفعة الأولى في عام 2018.
- اطلقت هيئة الرقابة المالية أول تطبيق "تمكين المرأة" يتيح بيانات للسيدات المؤهلات لعضوية مجالس إدارات الشركات.

## محور التمكين الاقتصادي

- معدل البطالة بين النساء يمثل 21.4% في عام 2018 .
- نسبة النساء اللاتي يملكن شركات خاصة يمثلن 16% .
- زيادة نسبة النساء اللاتي يحملن حسابات بنكية من 9% في عام 2015 إلى 27% في عام 2017.
- استفادت 51% من النساء من قروض التمويل متناهية الصغر ، وأقل من 1% هو معدل تخلف النساء عن سداد القروض ، بينما استفادت 69% من النساء من قروض المشروعات الصغيرة (2018).
- 34,000 سيدة استفادت من برامج تدريب في مجال الأعمال والتسويق (مارس 2020)
- نسبة المستثمرات في البورصة 30% .
- نسبة النساء العاملات في الجهات الحكومية 44.5% .



- تتمتع مصر بعضوية في مبادرة البنك الدولي للنفوذ المالي العالمي (UFA).
- تم تبني إعلان Maya Declaration الصادر حول التحالف من أجل شبكة الشمول المالي للمؤسسات التنظيمية، والذي يركز على تهيئة البيئة المناسبة، وتنفيذ الإطار المنطقي، وضمان اتخاذ تدابير لحماية المستهلك، واستخدام البيانات لإعلام وتتبع جهود الشمول المالي.
- استضافت مصر أيضاً التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) و المنتدى العالمي للسياسات GPF في مدينة شرم الشيخ في عام 2017.
- حقق الاقتصاد المصري معدل نمو حقيقي بلغ 5,6% عام 2019/2018، وهو ما يُعد أفضل معدل نمو يتحقق منذ 10 أعوام، كما يعد ثالث أفضل معدل نمو اقتصادي على مستوى العالم خلال ذات العام (بعد الهند والصين).

## الإطار القانوني في الفترة ( 2014-2016 )

- يخصص قانون الاستثمار الجديد (المادة 2) لضمان تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء.
- تم تعديل قانون الميراث (القانون رقم 219 لسنة 2017) لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الأمر الذي له عظيم الأثر على النساء.
- اعتراف قانون الضرائب المصرية بالمرأة كعائل للأسرة.
- اصدار قانون الخدمة المدنية لسنة 2016 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة وضع لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر.
- اصدار لوائح جديدة خاصة بمدفوعات المحمول.
- تعديلات في اللوائح فيما يتعلق بتطوير حسابات الادخار للمجموعات لتسمح لفتح حسابات مجموعات لمستفيدي برامج الادخار والاقراض.
- في عام 2019، نص قرار (123، 124) صادران عن هيئة الرقابة المالية على أنه ينبغي تمثيل امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارة الشركات المالية.

- إنشاء 2384 شركة من خلال برنامج مسرعات الأعمال التابع لشركة مصر لريادة الأعمال خلال العام 2019/2018، كما تم عقد 8 شركات محلية ودولية، استفاد منها أكثر من 10 آلاف شخص من خدمات تحفيز بيئة ريادة الأعمال.
- بلغ إجمالي قيمة القروض الحسنة والقروض الميسرة المقدمة من بنك ناصر 434 مليون جنيه خلال العام 2019/2018، استفاد منها نحو 35 ألف مواطن/مواطنة.
- مصر هي الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامه للاعتراف بالأداء المتميز لتلك المنظمات



- قام مركز تنمية المهارات بالمجلس القومي للمرأة بعدة أنشطة من أهمها افتتاح وتطوير سوق زنين كسوق صديق للمرأة، برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني وروح المبادرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومع إستهداف الخريجين الجدد، برنامج تطوير الحرف اليدوية "أدها وأدود" لتطوير الحرف اليدوية، إطلاق أول مركز للتطوير وريادة الأعمال المجتمعي Social Innovation Hub، مليون مستفيدة تم إطلاق مبادرة "مصر تعمل" بهدف بناء مهارات الرجال و النساء وتوفير الخدمات لهم، حملة "ساعة البرمجة" لزيادة وعي ومهارات النساء من خلال تزويدهن بأسس علوم الكمبيوتر وتعليمهن لاساسيات برمجة الحواسب، مخيم بيئي في 6 محافظات بغرض توعية النساء بالمشروعات المدرة للدخل الصديقة للبيئة، برنامج "الدليل الاساسي لبدء الاعمال الخاصة"، برنامج صاحبات المشروعات يمضين قدماً : (GET Ahead)، برامج IBDL شهادة الرخصة الدولية لقيادة الاعمال بالتعاون مع شركة الرخصة الدولية لقيادة الاعمال، برامج الإرشاد السريع، مبادرة المطبخ المجتمعي "Mumm"، مبادرة المشغل لتدريب السيدات على حرفة الخياطة.



## محور التمكين الاجتماعي

- تبني الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية لعام 2015.
- تمثل الفتيات نسبة 54% من إجمالي طلبة الجامعات.
- تمثل الإناث 46.5% من حاملي درجتي الماجستير والدكتوراة.
- تمثل النساء 48.6% من إجمالي الأساتذة في الجامعات في عام 2018.
- تستفيد النساء من 89% من برامج الحماية الاجتماعية (2.25 مليون أسرة - 10 مليون فرد) في عام 2018.
- بمقدار 235% زادت نسبة ميزانية التحويلات النقدية من خلال برنامج التكافل والكرامة.
- تم تخصيص 250 مليون جنيه مصري لخدمات رعاية الطفل من الموازنة العامة للدولة في عام 2018.
- تمثل النساء 65% من المستفيدين من برامج التدريب للعاملين بالجهات الحكومية في عام 2018.
- تستفيد 38 مليون سيدة من دعم التموين الخبز والدقيق في عام 2018.
- تستفيد 34 مليون سيدة من بطاقات الحصص الغذائية في عام 2018.
- تستفيد 10 ملايين سيدة من خدمات الرعاية الصحية المدعمة في عام 2018.
- استفادت 8 ملايين سيدة من خدمات الأسرة والصحة الإنجابية في عام 2018.



يكفل الدستور المصري لعام 2014 حماية ورعاية الأمومة والطفولة ، والنساء المعيلات والمسنات والنساء الأكثر احتياجًا.

## الإطار القانوني في الفترة ( 2014-2016 )

صدر قانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بموجب القانون رقم 11 لسنة 2013 والذي يعترف بالمرأة كعائل للأسرة

قانون التأمينات الاجتماعية 2019

➤ تبني واستمرار برنامج لاستخراج بطاقات الرقم القومي للنساء غير القادرات ؛ حيث تم إصدار 700 ألف بطاقة هوية للنساء و 670 ألف وثيقة ثبوتية بهدف ممارسة حقوقهن الدستورية وتيسير وصولهن للخدمات المقدمة من الدولة .

➤ إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" ليصل إلى 563 قرية و 345 مركز في 27 محافظة

## محور التمكين الاجتماعي

حوالي 2 مليون سيدة منهم حوالي 175 الف سيدة من ذوي الاحتياجات الخاصة (80% من النساء هن المستفيدات من البرنامج) بهدف تحسين الاستهلاك الأسري ، زيادة رأس المال البشري المشروطة ، تعظيم حق النساء في صنع القرار بالأسرة ، تحسين الإدماج الإنتاجي الاقتصادي ، زيادة الشمول المالي للمرأة ومناهضة العنف ضدها.

- خلال عام 2019 بلغ عدد الأسر المسجلة على قواعد بيانات "وزارة التضامن والتي تشمل تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي نحو 6.5 مليون أسرة بإجمالي 8.164 مليون فرد، وتم خلال العام 2019 /18 صرف دعم نقدي بقيمة تبلغ 17.434 مليار جنيه، استفاد منه 3.2 مليون أسرة .
- يغطي التأمين الاجتماعي 426,000 امرأة بمبلغ 146 مليون جنيه مصري (مارس 2020).
- تم تخصيص 113,000 مشروع تمويل متناهي الصغر للنساء بقيمة 620 مليون جنيه مصري.
- تم صرف 320 مليون جنيه مصري إلى 19000 مستفيدة من خلال قروض مستورة ، بينما تم تخصيص 3000 من قروض مستورة للنساء ذوات الإعاقة.
- إصدار خطة جديدة لسياسة الحماية الاجتماعية من خلال إصدار شهادات تأمين على الحياة "شهادات أمان" في 2018، حيث تم توفير الشهادة لـ 50,000 سيدة مصرية معيلة بلا مقابل عن طريق البنوك الوطنية
- تم صرف 65 مليون جنيه مصري كنفقة لـ 389,000 امرأة .
- يوفر 41 مركز دعم للنساء العاملات خدمات تساعد الأمهات العاملات على القيام بواجبات الأسرة والعمل على حد سواء ، لتصل إلى 195.000 امرأة مستفيدة (مارس 2020) .
- انطلاق برنامج توعية ما قبل الزواج لتوعية الشباب بمسؤوليات الزواج ، وصل البرنامج إلى 75000 شاب منهم 74% من المستفيدات الشابات.



## محور التمكين الاجتماعي

### في مجال تنظيم الأسرة خلال العام 2018/2019:

- حصلت 2.5 مليون سيدة على وسائل تنظيم الأسرة.
- بلغ عدد المترددات على عيادات تنظيم الأسرة نحو 15.9 مليون امرأة وبلغ عدد زيارات الوحدات المتنقلة 22.4 الف زيارة.
- تنفيذ 1,9 مليون زيارة طرق أبواب للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة في مختلف محافظات الجمهورية.
- تنظيم أكثر من 23.8 ألف ندوة للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة والحد من الزيادة السكانية .
- تنفيذ 339 قافلة صحية إنجابية بالمناطق النائية والعشوائية والمحرومة.
- فتح 13 عيادة لتقديم خدمات تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية في كل من محافظات (كفر الشيخ، البحيرة، قنا، بني سويف، أسيوط، البحر الأحمر، الجيزة).
- إطلاق برنامج "2 كفاية" لرفع مستوى الوعي بأهمية تنظيم الأسرة الذي يستهدف 1,148,000 أسرة في مصر.
- تم تخصيص 50 دار استضافة للنساء المسنات في حين أنه يوجد 80 دار للرجال والنساء معًا يصل إجمالي عددهم إلى 5500 امرأة مسنة مستفيدات من خدمات دور الاستضافة.
- مبادرة الاتاحة: بدأت محافظات مصر في الالتزام بتطبيق مفاهيم الاتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في الهيئات الحكومية والمشاريع المتطورة الجديدة.
- مبادرة "100 مليون صحة" للكشف عن التهاب الكبد الوبائي ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم ومؤشر كتلة الجسم (الوزن) .



## محور التمكين الاجتماعي

- إطلاق مبادرة الصحة الرئاسية "100 مليون صحة / صحة المرأة المصرية" بما في ذلك التوعية والفحص لـ 4 ملايين امرأة ، وستستهدف المبادرة 28 مليون امرأة وطنياً للكشف عن سرطان الثدي والأمراض غير المعدية ، وتهدف إلى الحد من الإصابة بالأمراض غير المعدية ونشر الوعي والثقافة حول هذه الأمراض للكشف المبكر عنها ، وتجنب المضاعفات القصيرة والطويلة الأمد ، ودعم الصحة الإنجابية للمرأة المصرية.
- إطلاق حملات التوعية بأهمية الكشف المبكر لسرطان الثدي بالنسبة للنساء واللائي بلغن 67.670 امرأة في عام 2018.
- برنامج السكن الكريم للأسر الأكثر فقراً ، حيث تم إطلاق مشروعات جديدة لبناء حوالي 250 ، 000 وحدة سكنية لسكان العشوائيات ، بهدف تطوير الأحياء العشوائية والقرى الفقيرة لضمان حياة آمنة وكريمة للمواطنين لما له من تأثير مباشر على سلامة ورفاهية العديد من النساء والفتيات اللائي يعشن في تلك الأحياء العشوائية الفقيرة وقد وصل عدد المستفيدين من تلك المشروعات 4330 مستفيد. كما تم تلبية احتياجات عدد 58 ألف أسرة ضمن برنامج "سكن كريم" ، ووصلت البرامج الاجتماعية والمعسكرات التي أجريت لبرنامج الإسكان اللائق إلى 4330 مستفيد .



## محور الحماية

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وبمشاركة 20 وزارة (2015) التي أقرها مجلس الوزراء.
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) (2016).
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2015).
- إطلاق أول دراسة عن التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر لدعم عملية صنع السياسات المستمدة من الأدلة (2015)، وتعد مصر هي أول دولة عربية تجري هذا المسح. أبرز النتائج مثل:
  - 10% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في شوارع مصر.
  - 7% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام في مصر.
  - 18% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة يتعرضن للعنف من أحد أفراد الأسرة في مصر.
- ومن واقع التعداد المصري، بلغ إجمالي عدد السيدات من سبق لهن الزواج وأعمارهن أقل من 18 سنة عدد 118 ألف
- انخفضت نسبة ختان الإناث (تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة) المتزوجة في الفئة العمرية 15-49 من 92.3% في عام 2014 إلى 87.2% في عام 2015؛ بينما انخفضت نسبة تشويه الأعضاء التناسلية للفتيات في الفئة العمرية 15-17 من 74.4% عام 2008 إلى 61.1% عام 2014.



## الإطار المؤسسي لجهود الحماية:

(يشمل هذا خطوط الأساس الموجودة في مصر بالفعل)

### الإطار القانوني في الفترة ( 2014-2016 )

تم تعديل قانون العقوبات (2015) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب)) لتشديد عقوبة التعرض لأنثى وإستحداث مادة جديدة للتحرش الجنسي.

تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) بتشديد عقوبة ختان الإناث ورفع الجريمة من جنحة الى جنائية عقوبتها من خمس إلى سبع سنوات ، وتصل إلى 15 سنة إذا أسفرت الواقعة عن عاهة مستديمة أو وفاة. كما تم إستحداث مادة جديدة لعقاب طالب الختان إذا تم الختان بناء على طلبه.

- مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة وفروعه في 27 محافظة.
- وحدة خاصة للقضاء على للعنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية ؛ كما تم إنشاء إدارات لحقوق الإنسان والقضاء على العنف ضد المرأة داخل كل مديريات الأمن بالمحافظات ، و إنشاء مكتب لحقوق الإنسان بكل قسم من أقسام الشرطة مع تفعيل خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية لتلقي أية حوادث عنف ضد المرأة .
- إنشاء وحدة مناهضة العنف ضد المرأة داخل وزارة العدل تهدف إلى التدريب والتوعية والتنسيق مع الجهات الوطنية في هذا الشأن.
- توفير 8 مراكز استضافة للنساء الناجيات من العنف .

## محور الحماية

- إنشاء وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة بالمجلس القومي للمرأة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.
- إنشاء ثلاث عيادات متخصصة للعنف ضد المرأة داخل مصلحة الطب الشرعي (القاهرة ، الإسكندرية ، المنصورة ) مدعومة بأحدث أجهزة الكشف على النساء اللاتي يتعرضن للعنف ويتولى العمل بها أطباء مدربون للتعامل مع تلك النوعية من الجرائم .ملحق بعيادة القاهرة عيادة للدعم النفسي يتواجد بها طبيبات مديرات لتقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات ومتابعة حالاتهن.
- حوالي 80,000 امرأة مستفيدة من خدمات مكتب الشكاوي - حتى 2018 (التوعية بنظام استقبال السيدات اللاتي تعرضن للعنف ضد المرأة ، الدعم القانوني ، محاكم الأسرة وقضايا العنف ضد المرأة).
- تم انشاء أول لجنة تنسيقية وطنية للقضاء على ختان الاناث في مصر. تضم اللجنة كافة الشركاء المعنيين بهذه القضية في مصر وتهدف الى توحيد الرؤي وتنسيق الجهود للقضاء على الختان.
- إنشاء 21 وحدة لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية ، هدفهم هو زيادة الوعي بين موظفي الجامعة والأساتذة والطلاب بحقوقهم في حالة تعرضهم للتحرش في الجامعة ، وتوعيتهم باليات الإبلاغ والتعامل مع الأطراف المعنية ، وأخيرا دعم الضحايا الذين تعرضوا للتحرش.
- أصدر الأزهر دليلاً لتدريب القيادات الدينية علي قضايا المرأة



- تقديم برنامج تدريبي لمعاوني النيابة العامة والهيئات القضائية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة ووصل عدد المستفيدين 700 مستهدف.
- تقديم برنامج تدريبي لمأذونين وزارة العدل حول العنف ضد المرأة (60 مأذون ومأذونة).
- إصدار دليل استرشادي لوكلاء النيابة العامة حول مختلف قضايا العنف ضد المرأة.
- إصدار دليل تدريبي للقضاة على كيفية التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.
- عقد ورش عمل تدريبية للأطباء الشرعيين المختصين بإجراء الكشف على المرأة التي تتعرض للعنف على كيفية التعامل مع ذلك النوع من القضايا.

## كما تم إطلاق حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف:

- البروتوكول الطبي للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة (بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية)
- مسار إحالة حالات العنف ضد النساء و الفتيات (رسم وبيان توضيحي بالخدمات المتاحة وكيفية التعامل معها) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان
- دليل المعايير القضائية للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة
- كتيب الإجراءات المعنية بحالات العنف ضد المرأة
- دليل الاستجابة الشرطية الفعالة لحالات العنف ضد المرأة
- دليل لمكتب الشكاوي للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة
- الدليل الإجرائي لإنشاء وحدات مناهضة العنف بالجامعات المصرية
- دليل مدربين لموظفي مكتب الشكاوي للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة
- دليل مدربين لمقدمي الخدمات الطبية للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة
- دليل تقديم الخدمات الاجتماعية و الخطوات الإجرائية في البيوت الآمنة للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.



## حملات التوعية محور تقاطعي

- إطلاق حملات طرق الأبواب وحملات توعية علي الأرض: استهدفت الحملة حوالي 17 مليون امرأة من خلال الزيارات الميدانية على مدى 3 سنوات ، تعتمد الحملة على التواصل المباشر مع النساء في القرى وتناولت موضوعات مثل: العنف ضد المرأة ، وقانون الأحوال الشخصية ، والحقوق القانونية ، ومخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) ، والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها من قضايا المرأة.
- إطلاق حملة احميها من الختان في 13 يونيو 2019 والتي وصلت الي 22 مليون مستفيد ومستفيدة (هذا الرقم ايضا يتضمن ارقام حملات طرق الأبواب)
- أطلقت حملة "التاء المربوطة سر قوتك" للوصول إلى 135.000.000 مشاهد/ة ، وتستند الحملة على نهج مبتكر يركز على قوة المرأة ويتناول المفاهيم الخاطئة ، ويعيد تحديد الأدوار الاجتماعية ، ويعزز من مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة ، بما في ذلك صنع القرار وسوق العمل بوصفهن مساهمات فاعلات في الاقتصاد.
- حملة "لأني رجل": أطلقت لإشراك الرجال والفتيان في التعرف علي و مساندة قضايا المرأة والتي جحت في الوصول إلى 480 الف مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إطلاق برنامج "معاً لخدمة الوطن" وهو الأول من نوعه والذي يستهدف ما يقرب من 700 من الواعظات والراهبات وخادمات الكنائس ومدرسات مدارس الأحد لما لهن من تأثير على الثقافة المجتمعية للتوعية بموضوعات مجتمعية منها: الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، ومكافحة العنف ضد المرأة والختان ، ومناهضة الزواج المبكر.
- أطلقت حملة "متخليش محطة توقفك" تثقيفية بأربعة محطات رئيسية بمترو الأنفاق



بمحافظة القاهرة لرفع الوعي حول: مكافحة التحرش الجنسي ، وتنظيم الأسرة ، وتشجيع تعليم الفتيات ، والقضاء على الزواج المبكر.

- تم إطلاق حملة تثقيفية على وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "الملهمات المصريات" بهدف تسليط الضوء على قصص النجاح والإنجازات التي حققتها المرأة المصرية في شتى مجالات التنمية على وسائل التواصل الاجتماعي ، وصل عددهم إلى 300 نموذج لامرأة ناجحة لتكون للمجتمع وقد وصل عدد المتابعين للحملة 800000 متابع .
- تم إصدار أول كود إعلامي لتناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام .
- 565 نادي نسائي في جميع أنحاء محافظات مصر لرفع الوعي بقضايا المرأة لتصل إلى 362,000 مستفيدة. (مارس 2020).

## التشريعات محور تقاطعي

- استحدث الدستور المصري الصادر عام 2014 نصا لأول مرة يلزم الدولة بحماية المرأة من كل أشكال العنف ، وتمكين المرأة وتوفير الرعاية والحماية لها فأورد بالمادة الحادية عشر منه " تلتزم الدولة بحماية المرأة من كل أشكال العنف وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل ، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والمرأة المعيلة والمسننة والنساء الأشد احتياجًا"
- تم تعديل قانون العقوبات (2015) (المادتان 306 (أ) الخاصة بالتعرض لأنثى وإضافة المادة 306 (ب)) لتجريم التحرش الجنسي. وتعريف مفهومه لأول مرة بموجب القانون ، وعليه يُعاقب القانون على التعرض لأنثى سواء كان بالإشارة أو القول أو الفعل أو أي وسيلة بما في ذلك الإتصالات السلوكية واللاسلكية وشدد المشرع العقوبة إذا كانت تلك الأفعال بغرض الحصول على منفعة جنسية "تحت مسمى التحرش الجنسي." وتتراوح العقوبات بالحبس مدة تبدأ من 6 أشهر وتصل إلى 5 سنوات وغرامة تصل إلى 50,000 جنيه مصري ، مما يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق



السلامة للنساء والفتيات المصريات في الأماكن العامة.

- تم تعديل القانون الذي ينظم صندوق التأمين الأسري (القانون رقم 113 لعام 2015) لزيادة موارده لتلبية احتياجات النساء.
- تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) الخاصة بختان الإناث حيث تم رفع الجريمة من جنحة الى جناية حيث تتراوح العقوبة بالسجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) ويمكن أن تصل إلى 15 عامًا إذا أسفرت القضية عن العاهة المستديمة أو وفاة
- يضمن قانون الاستثمار الجديد (المادة 2) تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء على السواء.
- تم تعديل قانون المواريث (القانون رقم 219 لسنة 2017) وإستحداث نص يعاقب على من يحجب الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذي له عظيم الأثر على النساء.
- صدر القانون المنظم لعمل المجلس القومي للمرأة (القانون رقم 30 لعام 2018) لترقية رئيس المجلس إلى منصب وزير والإقرار بدور سياسي أوسع فيما يتعلق بتمكين المرأة.
- تم إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (القانون رقم 10 لسنة 2018) ، مما يضمن المزيد من الحقوق للنساء ذات الإعاقة ، ويضع القانون أول تعريف شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويحوي تحت مظلته جميع شرائح الإعاقة .
- اعتراف قانون الضرائب المصرية بالمرأة كعائل للأسرة بموجب قانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم 11 لسنة 2013 .
- إصدار القانون رقم 11 لسنة 2019 المنظم والخاص بالمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعديل قانون الخدمة المدنية لعام 2016 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة أمومة لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر بالإضافة إلي مميزات أخرى.
- إصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات لعام 2019 .



- في عام 2019 م صدر قرار (123 ، 124) صادر عن هيئة الرقابة المالية ينص على تمثيل امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارة الشركات المالية .
- صدور قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018.
- التعديلات الدستورية لعام 2019: تعديل المادة 102 من الدستور بشأن تخصيص 25% من مقاعد البرلمان للنساء.
- صدور القانون رقم 149 لسنة 2019 بتنظيم العمل المدني.
- إصدار رقم 6 لسنة 2020 بشأن التهرب من دفع النفقة.



## تعميم منظور النوع الاجتماعي في مصر

(يشمل هذا خطوط الأساس الموجودة بالفعل في مصر والسياسات الجديدة المنفذة)

تعود نقطة انطلاق ادماج منظور النوع الاجتماعي على مستوى الخطط الحكومية والمركزية في مصر إلى عام 2002. حيث وضع المجلس القومي للمرأة خطة لضمان تعميم المساواة بين الجنسين في الخطة الوطنية الخامسة لمصر (2002-2007) ووافق البرلمان عليها ، هذه الخطة وضعت تعميم مراعاة النوع الاجتماعي ومهدت الطريق لمزيد من الخطوات والعمل ، بعد هذه الفترة تم وضع خطة أخرى لضمان تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الخطة الوطنية السادسة لتنمية لمصر (2007-2012). تعتبر استراتيجية تمكين المرأة لعام 2030 هي وثيقة السياسة الوحيدة التي تمثل نهجًا شاملاً لمعالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين في مصر والسعي إلى تمكين المرأة في الوقت الحاضر ، وتم صياغة حزمة عمل الإستراتيجية لكيفية تنفيذ الإستراتيجية.

## هيكله مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكي المرأة

• أنشأ عدد من الوزارات والهيئات الوطنية هيكلًا للمساواة بين الجنسين (على سبيل المثال ، وحدات النوع الاجتماعي ووحدات تكافؤ الفرص) لمكافحة التمييز في مكان العمل من جهة وتعزيز مشاركة المرأة في تخطيط السياسات من جهة أخرى.

### ➤ هياكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

1. (32) وحدة تكافؤ فرص (EOU) في الوزارات المصرية.
2. (3) وحدات النوع الاجتماعي / وحدة للمرأة :
  - وحدة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز التابعة لوزارة القوى العاملة:
  - وحدة النوع الاجتماعي بهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (MSMEDA):
  - وحدة اتحاد سيدات الأعمال المصريات

### ➤ بيانات مصنفة حسب الجنس (sex disaggregated)

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) هو السلطة الرئيسية لجمع ونشر البيانات في مصر .



2. تضع وحدة التنمية المستدامة في (CAPMAS) عدة مؤشرات تتعلق بالتنمية المستدامة ، بما في ذلك تمكين المرأة ومؤشرات المساواة بين الجنسين.
3. مرصد المرأة المصرية (ENOW) الذي يتابع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030 من خلال التطبيق الصارم لآليات المراقبة والتقييم ، ويوجد 35 مؤشراً لرصد الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030 ، ومن المقرر رصد هذه المؤشرات كل خمس سنوات حتى بلوغ عام 2030.
4. مرصد النساء في مجالس الإدارة عبارة عن مرصد متخصص تحت ENOW. تجمع بيانات عن النساء في مجالس إدارة الشركات المالية ، والبورصات ، والقطاع المصرفي ، والمؤسسات العامة.

#### ➤ أدوات لتعميم منظور النوع الاجتماعي:

1. دليل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.
2. يتم إجراء تحليل الأثر علي النوع الاجتماعي (GIA) على مشروعات القوانين والتشريعات المختلفة التي تؤدي إلى تعديلات تشريعية تضمن حصول المرأة على حقوقها الكاملة.
3. الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وتعمل الحكومة المصرية على إحياء جهودها لتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي عبر الأجهزة الحكومية.
4. نماذج التحول المؤسسي:

- برنامج ختم المساواة بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) نُفذ في عام 2019 في مصر
- نموذج تكافؤ الفرص بين الجنسين في مصر (البنك الدولي) نفذت عام 2010 في مصر
- مبادئ تمكين المرأة (WEPS) (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نفذت في 2004-2017 في مصر
- مسرع الفجوة العالمية بين الجنسين (المنتدى الاقتصادي العالمي) يتم تصميمه حالياً في مصر (ليكون الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).



## الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في مصر

الملامح الأساسية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في مصر

- 14% من الموازنة العامة للدولة موجه بشكل مباشر لقضايا المرأة.
  - 273% معاش الضمان الاجتماعي.
  - 247% نفقات علاج المواطنين.
  - 135% دعم التأمين الصحي للطلبات.
  - 123% دعم التأمين الصحي للأطفال دون سن المدرسة.
  - 125% استفادة المرأة من دعم الكهرباء.
  - 376% هي نسبة نمو استفادة المرأة من دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل.
  - 100% دعم إعانات الشئون الاجتماعية والطفولة المبكرة.
  - 50% دعم التأمين الصحي للمرأة المعيلة.
  - 8% معاش الطفل.
  - 63% أجور العاملات بالجهاز الحكومي.
  - 100% برنامج الطفولة المبكرة.
  - 103% دعم السلع التموينية.
- معدل نمو 75% في المخصصات التي تخدم قضايا المرأة مباشرة من خلال 9 جهات حكومية مختلفة.
- 173.3 مليار جنيه لإعانات السلع التموينية الموجهة للنساء بين 2015 / 2016 - 2019 / 2020.
- 1398 مليون جنيه مصري لطلبات المدارس المستفيدات من دعم التأمين الصحي بين 2015 / 2016 - 2019 / 2020.
- 663 مليون جنيه مصري للمرأة المعيلة المستفيدة من دعم التأمين الصحي بين 2015 - 2016 / 2019 - 2020.

تعمل الحكومة المصرية على الميزانيات البرامج والأداء منذ عام 2006. وقد شكل رئيس الوزراء المصري لجنة للميزانيات القائمة على البرامج والأداء (قرار رقم 1167) لمتابعة خطة العمل السنوية للوزارات. ولدى البرلمان المصري أيضًا لجنة مخصصة للميزانيات القائمة على البرامج والأداء.



## كوفيد 19: استجابة مصر لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد

مصر هي الدولة الأولى على مستوى العالم التي أصدرت سياسة استجابة سريعة تجاه وضع المرأة في ظل فيروس كورونا. بما أن المجلس القومي للمرأة هو الجهة المعنية باقتراح السياسة العامة للدولة بشأن تنمية المرأة بموجب القانون رقم 30 لعام 2018 ، فقد أعد المجلس القومي للمرأة ورقة سياسة<sup>1</sup> بشأن استجابة مصر السريعة لوضع المرأة خلال تفشي فيروس كورونا، والتي تشمل تحليل الوضع الراهن. قدم المجلس القومي للمرأة عددًا من إجراءات الاستجابة المقترحة ، سواء كانت استجابات فورية أو متوسطة المدى، لجميع الوزارات التنفيذية والمؤسسات الحكومية المعنية في اطار المحاور التالية:

1. الأثر على المكون الإنساني (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية).
2. فعالية المرأة واتخاذ القرار (العنف ضد المرأة والقيادة والتمثيل في صنع القرار أثناء إدارة الأزمات).
3. التأثير على الفرص الاقتصادية.
4. تعزيز البيانات والمعرفة.

مصر أيضًا هي أول دولة على مستوى العالم تُصدر آلية رصد تتابع السياسات والقرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة مستجيبة لاحتياجات المرأة في ظل انتشار فيروس كورونا

- النسخة الأولى لآلية رصد لجميع سياسات وقرارات وإجراءات التي تتخذها الحكومة لتراعي احتياجات المرأة خلال جائحة الكورونا (14 مارس – 6 أبريل)<sup>2</sup>
  - النسخة الثانية لآلية رصد لجميع سياسات وقرارات وإجراءات التي تتخذها الحكومة لتراعي احتياجات المرأة خلال جائحة الكورونا (6 أبريل - 6 مايو)<sup>3</sup>
  - النسخة الثالثة لآلية رصد لجميع سياسات وقرارات وإجراءات التي تتخذها الحكومة لتراعي احتياجات المرأة خلال جائحة الكورونا (6 مايو – 6 يونيو)<sup>4</sup>
- رصدت هذه الآلية 80 سياسة وقرار واجراء اتخذتها الحكومة استجابةً لتفشي فيروس كورونا ، والتي تراعي احتياجات المرأة خلال الـ 3 أشهر الأولى من تفشي الفيروس في مصر.

<sup>1</sup> ورقة السياسات

<http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2020/04/policypaperara.pdf>

<sup>2</sup> النسخة الأولى

<http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2020/04/coronatrackerarabic.pdf>

<sup>3</sup> النسخة الثانية

<http://ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%86%D8%A9%20%D8%B1%D8%B5%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7-52020710413911.pdf>

<sup>4</sup> النسخة الثالثة

<http://ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9%20%D8%B1%D8%B5%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7-6202063275492.pdf>



[ncw.gov.eg](http://ncw.gov.eg)

